واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢

أ.م.د. إدريس رمضان حجي
جامعة صلاح الدين / اربيل
كلية الإدارة والاقتصاد
Idrees.haji@su.edu.krd

م.د. حارث غازي الدباغ
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
hareth_ghazi@uomosul.edu.iq

م.م. أمير حازم عبدالرحمن
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
amer_hazem@uomosul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.4.9

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/١٥ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٤/٢٨ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/٣٠

المستخلص

هدف البحث الى عرض واقع الشمول المالي في العراق، من خلال تحليل سلوك واتجاه مؤشراته المالية بحسب أبعاده (الوصول Access والاستخدام Usage)، للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، للوقوف على ماهية مستوى الشمول المالي في العراق؟ وماهي أهم ركائزه؟ انطلاقاً من فرضية أساسية مفادها يمكن قياس وتحليل الشمول المالي في العراق ورصد اتجاه تطور مؤشراته، عبر التعبير عن الشمول المالي في العراق باستخدام اربعة مجموعات من المؤشرات، وهي: مؤشرات الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، وانتشار خدمات الدفع الالكتروني للتعبير عن بعد الوصول Access، في حين تم استخدام مؤشرات انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل، ومؤشري البطاقات الالكترونية وعدد الحسابات المصرفية للتعبير عن بُعد الاستخدام Usage، وبعد معالجة واسقاط قيم المتغيرات في أشكال بيانية باستخدام منهجية Single Exp Smoothing ومقياس Mean Squared Deviation (MSD) في البرمجية الجاهزة Minitab 17، ومن ثم تحليل الاتجاه العام لها، تم الوصول إلى ما يأتي:

اتضح وجود عاملين شكلا قيدين على تحقيق مقتضيات الشمول المالي في العراق وهما البنية المالية التحتية والتكنولوجية وعدم انتشار الوعي المالي لدى الأفراد ومهارة اختيار المنتجات المالية، وهو ما تسبب في انعدام ثقافة التعامل الرقمي لدى الفرد العراقي، فضلاً عن انعدام ثقته بالتعاملات المالية في هذا الاطار لما يشوبه من اختراق ونصب واحتيال. وانه لا يمكن ان نرتقي بمستويات الشمول المالي في العراق، دون معالجة هذين القيدين اللذين لأهميتهما وترابطهما، الأمر الذي يتطلب تبني حزمة من السياسات الجديدة الداعمة لرفع مستويات الشمول المالي في العراق، عبر وضع الخطط التي تكفل تطوير وتوسيع البنية المالية التحتية والتكنولوجية، والمساهمة في نشر الوعي المصرفي والتثقيف المالي، بعده شرطاً اساسياً في تحقيق سهولة الوصول واستخدام الخدمات المصرفية من خلال صياغة البرامج التثقيفية التي تقدم مهارات مالية مختلفة يمكن من خلالها اختيار الخدمات المالية الملائمة، واتخاذ القرارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، الشمول المالي، التكنولوجيا المالية.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٤) ٢٠٢٣
الصفحات: ١٤٩-١٦٨

The reality of financial inclusion in Iraq and the requirements for its promotion for the period 2017-2022

Assist.Prof.Dr. Idrees Ramadhan Haji
Salahaddin University-Erbil
College of Administration and Economics
Idrees.haji@su.edu.krd

Dr. Harith Ghazi Thanoon Aldabbagh
Mosul University
College of Administration and Economics
hareth_ghazi@uomosul.edu.iq

Assist. Lect. Ameer Hazim Abidalrhman
Mosul University
College of Administration and Economics
amer_hazem@uomosul.edu.iq

Abstract

The research aimed to present the reality of financial inclusion in Iraq, by analyzing the behavior and direction of its financial indicators according to its dimensions (Access and Usage), for the period (2017-2021), to find out what is the level of financial inclusion in Iraq? What are its most important pillars? Based on the basic premise that it is possible to measure and analyze financial inclusion in Iraq and monitor the direction of development of its indicators, by expressing financial inclusion in Iraq using four sets of indicators, namely: indicators of banking density and banking penetration, and the spread of electronic payment services to express access, while The indicators of the prevalence of mobile payment services, the indicators of electronic cards and the number of bank accounts were used to express the Usage dimension, and after processing and dropping the values of the variables in graphic forms using the Single Exp Smoothing methodology and the Mean Squared Deviation (MSD) measure in the ready-made software Minitab 17., and then Analyzing its general trend, the following was reached:

It became clear that there are two factors that constrain the achievement of the requirements of financial inclusion in Iraq, namely the financial and technological infrastructure, the lack of financial awareness among individuals and the skill of choosing financial products, which caused the lack of a culture of digital dealings among the Iraqi individual, in addition to his lack of confidence in financial transactions in this context. It is tainted by hacking, fraud and fraud. And that we cannot raise the levels of financial inclusion in Iraq, without addressing these two constraints, which are important and interrelated, which requires the adoption of a package of new policies that support raising the levels of financial inclusion in Iraq, by setting plans that ensure the development and expansion of the financial and technological infrastructure, and contributing to the dissemination of Banking awareness and financial education, then, is a prerequisite for achieving ease of access and use of banking services through the formulation of educational programs that provide various financial skills through which appropriate financial services can be selected and appropriate decisions taken.

Key words: Banking Sector, Financial Inclusion, Financial Technology.

المقدمة:

تلعب الخدمات المالية دوراً محورياً في عمل الأسواق والاقتصاد، لما لها من أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اصلها ما تتمتع به من روابط ذات مغزى مع الاقتصاد الكلي، وما توفره من مدخلات ذات قيمة للأنشطة في القطاعات الاقتصادية الأولية والصناعية والأفراد، على النحو الذي يكفل تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها وتوسيع نطاق توافر الائتمان للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأفراد، فضلاً عن تسهيل المعاملات المحلية والدولية، إلا أن الوصول إلى الخدمات المالية يعد أمراً محورياً في الحصول على مزايا تنمية الأعمال التجارية، والتعامل مع حالات الطوارئ، الذي يتجلى تحقيقه في توفير متطلبات التنمية المستدامة، وفي ذلك تشير الاصدارات الأخيرة من تقارير البنك الدولي، للعام ٢٠٢٢ الى افتقار مليارات البالغين في جميع أنحاء العالم إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية التي يحتاجون إليها لتحقيق مستويات متواضعة من الرفاهية المالية، وفي البلدان النامية فإن العديد من الأفراد والشركات الصغيرة ليس لديهم أو لديهم وصول محدود للغاية إلى الخدمات المالية الرسمية، وحتى في البلدان المتقدمة، فان الوصول مقيد بحزمة محدودة من المنتجات الفعالة من حيث التكلفة لتلبية الاحتياجات المالية، وان أكثر من ملياري شخص من البالغين في العالم لا يتعاملون مع المصارف، وان 38% من مجموع البالغين على مستوى العالم يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، وفي هذا الاطار نجد العديد من البلدان ومنها العراق سعت الى توفير البيئة المواتية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق مقتضيات تنميته وتطوره، عبر تبنيها حزمة من الاصلاحات الاقتصادية الشاملة والسياسات المالية المبتكرة، ليس لكونه غاية في حد ذاته، بل لعده وسيلة لتحقيق غاية اسمى وهي الحد من الفقر وتفعيل النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن، على النحو الذي يضمن احداث الاثر الايجابي المنشود على الاستهلاك وحالة التوظيف والدخل (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021,Global Findex,).

انسجاماً مع طبيعة الموضوع سيتم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث يتناول المبحث الأول منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني فيخص باستعراض الاطار النظري والمفاهيمي، فيما يكرس المبحث الثالث لعرض واقع الشمول المالي في العراق وما يتطلبه من تحليل، ويعنى الجزء الرابع من البحث بتوضيح أهم الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة:

أولاً: مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من خلال عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية، واللجوء الى الجهات غير الرسمية في تعاملاتهم المالية، ومن هنا جاءت مشكلة البحث بصيغة السؤالين الآتيين: ما هو واقع الشمول المالي في العراق؟ وما هي أهم ركائزه ومتطلبات تعزيزه؟

ثانياً: أهمية البحث:

انطلاقاً من أهمية رفع مستويات الشمول المالي بعده إحدى الأولويات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة لما يقدمه للأفراد والاقتصاد من زيادة المرونة واغتنام الفرص الاقتصادية، جاءت أهمية البحث لتساهم في توجيه متخذي القرار نحو صياغة السياسات الاقتصادية والنقدية على النحو الذي يدعم ويساهم في توسيع مديات الشمول المالي.

ثالثاً: هدف البحث:

سعى البحث إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي واقتراح العوامل المساعدة على تعزيزه في ظل الاصلاحات المالية التي يشهدها القطاع المالي العراقي، علاوة على تسليط الضوء على بعض المعوقات الرئيسية التي تمنع رفع مستوياته وتحقيق الرفاهية المالية للفرد في العراق.

رابعاً: فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها يمكن قياس وتحليل الشمول المالي في العراق ورصد اتجاه تطور مؤشراته.

خامساً: منهجية البحث:

تم اعتماد منهجية التحليل الوصفي للمؤشرات الاساسية التي تعكس مستوى تطور الشمول المالي، من خلال مقياسي Single Exp Smoothing و Mean Squared Deviation (MSD) للمقارنة بين النماذج المختلفة لأنواع المعادلات واختيار أفضلها لتحليل الاتجاه العام لتلك المؤشرات، بالاستناد إلى البرمجية الجاهزة Minitab 17.

سادساً: حدود البحث:

١. **الحدود المكانية:** لقد اتخذ البحث من البيئة العراقية ميداناً لتطبيقاته.
٢. **الحدود الزمانية:** غطى البحث الفترة الزمنية (٢٠١٧-٢٠٢٢) التي شهدت توجه العراق نحو تطبيق مقتضيات الشمول المالي.

المبحث الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي:

أولاً: مفهوم الشمول المالي:

هناك اختلاف في تعريف الشمول المالي (Financial Inclusion) سواءً من قبل المؤسسات المالية المختلفة أو من قبل الأكاديميين المتخصصين، لذلك فقد تعددت مفاهيم الشمول المالي، إذ يعرفه البعض بأنه عبارة عن إمكانية وصول الأفراد الى الخدمات المالية بالوسائل الرسمية بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية بأنواعها وخدمات التأمين والدفع والتحويل (فهد والعكيدي، ٢٠١٩: ٤١٧). في حين تعرفه دراسات أخرى بأنها عبارة عن توفير الخدمات المالية المستدامة والرشيدة للأفراد، أو توفير الخدامات المالية بجودة عالية مع الالتزام بحماية مستخدمي هذه الخدمات (Dangi & Kumar,2013:155)، كما يعرفه آخرون بأنه (النظام الذي يقوم على أساس مدى قدرة الأفراد على الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المتاحة في السوق والملائمة لاحتياجات الزبائن بمختلف فئاتهم وتمكينهم من العيش بحياة اجتماعية كريمة ذات مستوى اقتصادي معقول (هوجان وآخرون، ٢٠٢١: ٦٢).

بينما يعرف البنك الدولي الشمول المالي حسب تقريره الصادر لعام ٢٠١٤ على انه "هو نسبة السكان المستخدمين للخدمات المالية من اجمالي عدد السكان" (World Bank,2014:15).

ويعرفه البنك المركزي العراقي بأنه وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة الى أكبر عدد ممكن من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في إستدامة التنمية (عبدالنبي، ٢٠١٨: ٢).

كما عرفها مجموعة دول العشرين (G20): بأنها عبارة عن تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للمنتجات والخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل شفاف وعادل وبتكاليف معقولة (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥: ٢-٣).

ويعرف كل من (OECD) والشبكة الدولية المنبثقة عنها للتثقيف المالي، الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق إستخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والارشاد والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (حسيني، ٢٠٢٠: ١٠٠).

الشمول المالي هو إتاحة أو استخدام كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والأفراد خصوصاً شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض (الشمري، ٢٠١٦: ٢٩٤)، فالشمول المالي هو عكس الاستبعاد المالي والذي يقصد به عدم إمكانية الأفراد في الوصول أو استخدام الخدمات المالية السائدة في السوق التي تلائم احتياجاتهم وتمكنهم من العيش حياة اجتماعية عادية وبسيطة في ذلك المجتمع الذي ينتمون إليه (Russel,*et.al.*,2011:11)، ويتطلب الشمول المالي توفير الامكانية والقدرة لدى المؤسسات المالية ومؤسسات الأعمال والأفراد في الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبأسعار مقبولة ومعقولة ويتم تسليمها بطريقة مستدامة ومسؤولة (إلياس، ٢٠١٥: ١١)، إذ يستعمل مصطلحاً الشمول المالي والاستبعاد المالي للتعرف على مدى قدرة الأفراد على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، فيما يشير الاستبعاد المالي الى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والمشاكل والعوائق المتعلقة بالوصول الى مصادر الخدمات المالية الاساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلائم احتياجاتهم ومطالبهم والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة اقتصادية واجتماعية طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه (نورين، ٢٠١٥: ٥).

وفي ضوء تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي المتمثل بالمنظمات الاقتصادية العالمية والبنوك المركزية، فقد أدرك القائمون على صندوق النقد العربي أهميته وتم تشكيل فريق عمل اقليمي من أجل تعزيز الاشتمال المالي في الدول العربية وقد قدمت مجموعة من الدراسات بهذا الجانب، وكان تعريفهم للشمول المالي هو "إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف وبتكاليف مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية" (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥: ١).

انطلاقاً من المفاهيم السابقة التي تم طرحها حول مفهوم الشمول المالي يمكن القول ان الشمول المالي (هو وصول الجميع (أفراد ومؤسسات) إلى الخدمات المالية وبأسعار معقولة ونوعية جيدة، التي تستهدف بشكل خاص الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل في المجتمع وتلبية المتطلبات المالية لها، ومن الضروري أيضاً أن تقدم مثل هذه الخدمات بطريقة مستدامة ومستمرة من اجل تعزيز الثقة بين مستخدمي الخدمات المالية والقائمين عليها).

ثانياً: أهمية الشمول المالي:

يحظى الشمول المالي والوصول للخدمات المالية والمصرفية بأهمية متزايدة لاسيما في السنوات الاخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً في الدول النامية، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية الذي سينعكس بدوره إيجابياً على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، إذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والحصول على الخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر (خليل، ٢٠١٥: ٥). ويمكن إبراز أهمية الشمول المالي واوجه الاستفادة منها نظرياً في ظل الآتي:

١. يسهم الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية، إذ أن هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي، كما أثبتت الدراسات أن تعميق الخدمات المالية يحد من أوجه انعدام المساواة بين الأفراد وان توفير خدمات التمويل الاصغر ساعد كثيراً على ايجاد فرص العمل خارج الاطار الحكومي، إذ تصل نسبته إلى (50%)، ويقلل لشمول المالي من تكاليف تقديم الخدمات العامة والتي تتميز بكفاءة أكبر عند نقديمها، مثلا استخدام بطاقة بلاستيكية والتحويلات الالكترونية للمنافع الاجتماعية يمكن ان يسهم في تقليل التكاليف التي تتحملها الحكومة في مقابل الآليات التي تعتمد بصورة أكبر على الأوراق (الدريعي، ٢٠١٨: ١٣).

٢. يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في أتمته النظام المالي، إذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمته هذه الخدمات بما يجذب المزيد من مستخدمين الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين، وإن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خصوصاً فيما يتعلق بالمدفوعات له فائدة لكل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقوم بتقديم هذه الخدمات، إذ تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما إن أتمته هذه المدفوعات ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي (World Bank,2011:2).

٣. يعد الشمول المالي عنصراً متزايد الأهمية لسياسات التنمية الدولية، كما يتضح ذلك من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة "أهداف التنمية المستدامة" في أيلول عام ٢٠١٥، المتكونة من (17) هدفاً رئيسياً، ستة منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي، وذلك لأنه كان الهدف الاول هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وحصول الجميع على عدد من الخدمات الاساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام (٢٠٣٠)، بما في ذلك الخدمات المالية، أما الهدف الثاني فكان تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع، كما يشير أيضاً الى الحاجة الى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي وتنميتها، في ضوء الوصول الى الخدمات المالية، وهذا يدل على اعتراف جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأهمية الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Clotteau & Measho,2016:13).

٤. للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم، إذ أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، فضلاً عن تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٦: ٢).

٥. يساعد الشمول المالي في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ أن إجراءات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ترتبط إيجابياً مع الشمول المالي، ذلك يعني أنه كلما زاد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الأفراد والشركات المستبعدين مالياً في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية (FATF/OEECD,2013:15).

لا يوجد أدنى شك اليوم حول أهمية وضع برنامج الشمول المالي على المستوى الوطني، فقد أظهرت العديد من الدراسات ان فوائد الشمول المالي كبيرة جداً، ومن ثم أصبحت الحكومات تهتم بشكل متزايد بمخاطر التهميش المالي وتأثيره السلبي على الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي، وفي الواقع اعترفت مجموعة العشرين (G20) بأهمية الشمول المالي باعتباره ركيزة أساسية من ركائز التنمية العالمية، وهذا ما دفع البنك الدولي الى تحديد رؤية للوصول الى تعميم الخدمات المالية في السنوات المقبلة، إذ بدأت أكثر من (60) دولة في تنفيذ برامج إصلاحات تهدف الشمول المالي (البنك الدولي، ٢٠١٥: ٥).

يعد الشمول المالي هدفاً هاماً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان المتقدمة والنامية التي أخذت على عاتقها تطبيق الشمول المالي (Winn,*et.al.*,2013:156). مما جعل قضايا تعزيز الشمول المالي تحضي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية، إذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ولعل أبرز ما يبرز أهمية تعزيز الشمول المالي ما أشارت له الاحصاءات الدولية (خليل، ٢٠١٦: ٤٤).

وفيما يخص الأفراد فإن هناك أكثر من (2) مليار من البالغين غير المتعاملين مع المصارف في العالم يعيشون في البلدان النامية ووفقاً للبيانات العالمية في السنوات الأخيرة، ان أكثر من (89%) من البالغين في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع يمتلكون حساب في مؤسسة مالية رسمية، وفي الاقتصادات النامية (41%) من البالغين لديهم حساب في المؤسسة المالية الرسمية، ومن خلال ذلك أصبح الشمول المالي أمراً حيوياً نظراً لدور الخدمات المالية في مساعدة الأفراد والشركات على تحمل صدمات الدخل والانفاق، الذي ينتج النظام المالي وبعمل بشكل جيد على معالجة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار وتخصيص رأس المال وبسهل التداول والتنويع وإدارة المخاطر وتعبئة الادخار وتخفف حدة التوتر من تبادل السلع والخدمات والادوات المالية، وهذه الخدمات تسمح للأفراد والشركات لتشتيت المخاطر والتقليل من أثر الصدمات (بدءاً من خسائر الدخل إلى ارتفاع أسعار السلع الاساسية والأمراض والسرقة والبطالة) على الرفاهية الاقتصادية، وفي حال عدم وجود نظام مالي شامل فان الأفراد والشركات الصغيرة سوف تضطر الى الاعتماد على مواردها الذاتية أو على أنظمة الدعم الاجتماعي غير الرسمية، مثل الاسرة والاصدقاء، لتلبية احتياجاتهم المالية، الادخار للتقاعد والاستثمار في التعليم، والاستفادة من الفرص التجارية وما شابه ذلك (World Bank,2014:17).

ثالثاً: أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي الى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتقليل نسب البطالة، وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً وذلك من خلال ما يأتي: (ضيف، ٢٠٢٠: ٤٧٦-٤٧٧)

١. رفع نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي والمصرفي.
٢. تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.
٣. توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك حماية لحقوقهم.
٤. دعم التحول من الاعتماد على المدفوعات النقدية كوسيلة لتسوية المعاملات المالية والتجارية الى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية الالكترونية، وذلك لتشجيع دخول الانشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي للحد من الانشطة غير المشروعة ومكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

كما وتسعى المصارف الى تحقيق مجموعة من الاهداف من خلال اتباع مفهوم الشمول المالي، فالشمول المالي يتحقق من دون ثقافة، فالزبون الواعي يعد أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات والخدمات المالية وأكثر وعي لحقوقه وواجباته، ومن أبرز هذه الاهداف ما يأتي: (Helms,2006:5)

أ. تحسين الظروف المعيشية للأفراد وخاصة الفقراء والعمل على تقليل مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية من خلال بعث روح النشاط والحصول على فرص تنمية اقتصادية والعمل على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
ب. تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية ومعرفة الأفراد بأهمية هذه الخدمات وكيفية الحصول ومدى الاستفادة منها.
ت.تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إقامة مشروعات عمل حرة.
ث. سهولة الوصول إلى مصادر التمويل، ودعم الشركات الصغيرة وجعلها تتوسع في عملها وتحقيق الاستثمار المقبول.
ج. تشجيع الأفراد على الادخار واستثمار الاموال بطرائق استعمال مثالية كأعداد برامج وتعزيز ثقافة التنافس وغيرها.

رابعاً: معوقات الشمول المالي:

يرتبط عدم التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية ارتباطاً وثيقاً بالتفاوت في مستويات الدخل وان (75%) من الفقراء في العالم ليس لديهم تعامل مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف والمتطلبات الاخرى المرهقة في اغلب الاحيان من اجل فتح حساب مالي (عبدالسلام، ٢٠٠٣: ٥٨)، ولا يدخر سوى (25%) من البالغين الذين يكسبون اقل من دولارين في اليوم الواحد أموالهم في المؤسسات المالية المرخص، ومع ان الفقراء ليس لديهم الامكانية في الحصول على الخدمات المالية بنفس القدر الذي يتاح للأشخاص ذوي الدخل المرتفع فإن حاجتهم للخدمات المالية تكون أكبر (Chinaka,2016:4-6).

إذاً يمكن القول ان مستويات الدخل تساعد بوضوح على شرح بعض الاختلافات في استخدام الخدمات المالية من عدمها، إذ يقدم المسح العالمي (Findex) التابع للبنك الدولي بيانات جديدة حول العوائق التي تعترض الشمول المالي استناداً الى مسح تضمن مجموعة من الاشخاص البالغين في جميع أنحاء العالم والذين لا يملكون حسابات مالية رسمية (Barr,*et.al.*,2007:5-6) ، وكان السبب الأكثر وروداً لعدم وجود حساب رسمي هو عدم وجود ما يكفي من المال وبنسبة (03%) من حجم العينة كما موضح في الشكل (1)، بينما السبب الاخر هو وجود حساب مالي في احد المؤسسات المالية لأحد أفراد العائلة وكانت نسبتهم (25%) وهذا يدل على ارتباط الفرد بشكل غير مباشر بأحد المؤسسات المالية، أما الاسباب الاخرى يمكن ذكرها بالترتيب من حيث الأهمية وهي ارتفاع تكاليف المنتجات والخدمات المالية (23%) وبعد المسافة بين العميل والبنك أو المؤسسة المالية (20%) وعدم وجود الوثائق اللازمة من أجل الدخول في النظام المالي (18%) وانعدام الثقة بين العملاء ومقدمي الخدمات المالية من البنوك والمؤسسات (13%)، فضلاً عن الأسباب الدينية (5%) (Chinaka,2016:4- 6).

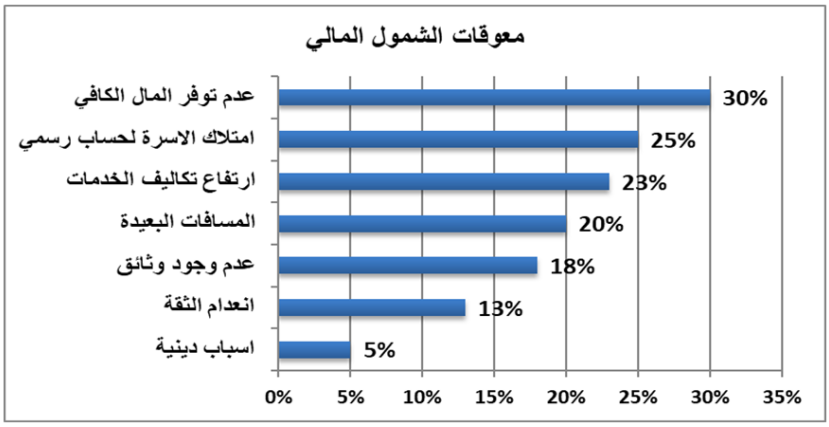

الشكل (1) معوقات الشمول المالي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Global Financial Inclusion, (2021), (Global Findex) Database, World Bank, Washington.

ويقصد بالأسباب الدينية هي المنتجات والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن أن تلعب دوراً هاما في تعزيز الشمول المالي بين السكان المسلمين، وذلك لان نحو 700 مليون من فقراء العالم يعيشون في البلدان ذات الأغلبية السكانية المسلمة، في السنوات الأخيرة كان هناك اهتمام متزايد في التمويل الإسلامي باعتباره أداة لزيادة الإدماج المالي بين السكان المسلمين وزيادة معدلات النمو والتخلص من الفقر.

خامساً: أبعاد الشمول المالي:

للشمول المالي أبعاد مختلفة وكل واحدة من هذه الابعاد لها آثار على العلاقة بين مزودي الخدمات المالية وزبائنهم، ولكل منها دور مختلف في تحقيق الشمول المالي، وقد استخدمت مجموعة من هذه الأبعاد في مختلف الجهود المبذولة لجمع البيانات المتعلقة بالشمول المالي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التحالف العالمي من اجل الشمول المالي، ويمكن توضيح هذه الابعاد من خلال ما يأتي: (العبيدي، ٢٠١٩: ٣٧-٣٩)

البُعد الأول: الوصول إلى الخدمات المالية:

وعادة ما يكون من مسؤولية جانب العرض وينطوي على البنية التحتية المصرفية المادية، وتوفر فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، أو الحصول على البنية التحتية الرقمية، إذ يساعد هذا البُعد في قياس حجم السكان المصرفيين، أو القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل، ينبغي أن تكون الخدمات المالية مثل المصرف، الفروع، المنافذ، وآلات الصرف الآلي (ATMs) أو وكلاء البنوك (BAs) أو في بعض البلدان المعروفة بأسم المراسلات المصرفية (BCs) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان (Gamito,2018:9).

إن التطورات المصرفية الحديثة عبر الهاتف المحمول وأستخدام الخدمات المالية عبر شبكات الانترنيت المختلفة تفتح قنوات جديدة للخدمات المالية الرسمية ،إذ أن التكنولوجيا التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الالي وإن بعد المسافة لم تعد حاجز أمام الوصول للخدمة المالية، وإن المؤشرات التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية غير وافية حالياً (Camara & Tuesta,2014:10)، إذ أن هناك بعض المعوقات التي تعترض الوصول لهذه الخدمات مثلاً، هل هناك ممارسات تمييزية بين الأفراد والمؤسسات فيما يخص مستوى الدخل وتقديم الخدمة، وهل يعرف الزبائن بنوعية الخدمات المقدمة لهم وهنا تكون المسؤولية ملقاة على التثقيف المالي (Kelly,2016:3).

البُعد الثاني: استخدام الخدمات المالية:

وهو في المقام الأول من مسؤولية جانب الطلب التي تنطوي على وتيرة مدى تفاعل الأفراد والمؤسسات مع الخدمات المالية، وإذا ما توفرت للزبون الخدمات المالية ، فهل يستخدمها على سبيل المثال إذا كان الزبون لديه حساب مصرفي، وهل يقوم بعمليات السحب والايداع والمدفوعات (Chinaka,2016:4)، إذ تفشل الحملات التي تهدف إلى زيادة عدد الحسابات إذا كانت إستخدام تلك الحسابات تتم بشكل نادر أو لم يتم أستخدامها مطلقاَ، وإن تحديد مدى استخدام الخدمات المالية بتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (Yoshino & Morgan,2016:4).

البُعد الثالث: جودة الخدمات المالية:

إنها في الأساس من مسؤولية جانب العرض يقصد به قدرة الخدمات المالية أو المنتجات على تلبية طلبات المستهلك وإن عملية وضع مؤشرات لقياس أبعاد الجودة يعد تحدياً نظرياً بحد ذاته وذلك لكون بعد الجودة للشمول المالي ليس بُعداً واضحاً ومباشراً، إذ أن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة الخدمات المالية ونوعيتها مثل تكلفة الخدمة ووعي المستهلك وفعالية ألية التعويض فضلاً عن خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، والمنافسة الشفافة في السوق، وهنالك أيضاً العوامل غير الملموسة مثل ثقة المستهلك (Alliance for Financial Inclusion,2013:4)، وتؤكد الدراسات على حاجة الناس إلى تطوير قائمة بالقدرات المالية حتى يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من الخدمات التي يتم تقديمها لهم، إذ أصبحت القدرة المالية للزبون جانباً مركزياً متزايد الأهمية في التفكير حول الشمول المالي، كما يؤكدون على دور التجربة، إذ تعد أهم ميزة في تحسينات القدرة المالية، وتشمل تلك التجربة استخدام المنتجات المالية حتى قبل فهمها بشكل كامل (Mariz,2017:26).

سادساً: متطلبات تحقيق الشمول المالي:

يحتاج التحول إلى مجتمع غير نقدي إلى تظافر الجهود على مستوى المجتمع من أجل تذليل العقبات التي تحول دون ذلك، إذ يؤدي هذا التحول إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خيارات للتحصيل والسداد تتسم بالكفاءة والتنوع والمرونة، ولضمان تحقيق ذلك لابد من المتابعة المستمرة وقياس ما تم ومقارنته بما يجب أن يكون، إذ أن الواقع العملي قد يوضح أن نسبة التوسع في تطبيق الشمول المالي مقارنة بنسبة الزيادة السكانية ونسبة التطور التكنولوجي، قد تعد نسبة انجاز غير مرتفعة مما يستلزم تظافر جهود المجتمع ككل من أجل تبني الشمول المالي، وتتضمن المتطلبات الرئيسية للشمول المالي ما يأتي: (عوض، ٢٠٢١: ٣)

١. دراسة السوق المصرفي بصورة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية المتاحة، ومدى تناسبها مع متطلبات وإحتياجات جميع فئات وشرائح المجتمع.
٢. العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المصرفية لجميع فئات المجتمع.
٣. متابعة الزبائن لمعرفة مدى رضائهم عن الخدمات المتاحة، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.
٤. توفير الخدمات الاستشارية للزبائن ومساعدتهم في اختيار الخدمات الاكثر ملائمة لهم والتي تساعدهم في إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
٥. العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة الزبائن بالخدمات المقدمة.

المبحث الثالث: دراسة واقع الشمول المالي في العراق:

يعد القطاع المصرفي مركز ثقل النظام المالي في العراق، لذا وكنتيجة للسعي نحو تعظيم دور هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، وكنتيجة للاستجابة لدعوات البنك الدولي نحو تبني مقتضيات تحقيق الشمول المالي والسير به نحو مستويات مقبولة ومماثلة لبلدان العالم المتقدمة، فقد شهدت مؤشرات الشمول المالي في العراق للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ العديد من التغيرات، وفي ضوء اتساع مفهوم الشمول المالي وتعدد ابعاده وتنوع مؤشراته (الدباغ، ٢٠٢١: ٢٩١-٣١٢)، تم اختيار مجموعة من المؤشرات الرئيسية استناداً الى احدث البيانات المنشورة لها، ويحاول البحث ان يعرض بعض مؤشرات الشمول المالي في العراق بحسب ابعاده (الوصول والاستخدام) التي تعكس ما تقدم.

أولاً: الوصول للخدمات المالية ACCESS:

ويعتمد قياس مستوى هذا البعد على عددا من المؤشرات، و على النحو الآتي:

١. الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي:

يُعنى مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي الذي يعد من اهم مؤشرات قياس مستوى الشمول المالي في البلد بعدد فروع المصارف في الاقتصاد، من خلال رصده التوسع في الانتشار المصرفي نسبة الى عدد السكان في الدولة، على النحو الذي يضمن وصولهم الى الخدمات المصرفية دون تكبد تكاليف النقل، كما يدل على قدرة البنوك في امتصاص الادخار (طرشي ورضوان وعمر، ٢٠١٩: ١١٨-١٣٧)، ويتم احتسابه من خلال الصيغة الآتية: (محمد، ٢٠١٩: ٢٣-٤٣)

الكثافة المصرفية = عدد السكان (الف نسمة) / عدد الفروع المصرفية

وأظهر استعراض البيانات في الجدول (1) انه وعلى الرغم من تحفيز البنك المركزي العراقي للمصارف نحو فتح فروع لها في جميع انحاء العراق، إلا أن الزيادة في الفروع لم تكن بالمستوى المطلوب عند مقارنتها بالنسب المقبولة، ومن الشكل (2) يتضح أن مؤشر عدد الفروع المصرفية، قد شهد تذبذباً على طول مدة الدراسة، إلا أنه اتخذ اتجاهاً تصاعدياً في مجمله، وهو ما انعكس في مؤشر الكثافة المصرفية، وصاحبه في ذلك مؤشر الانتشار المصرفي، نتيجة لنمو السكان بوتيرة أسرع من نمو عدد الفروع المصرفية في العراق، ممّا يعني انخفاض مستوى الانتشار المصرفي في العراق.

الجدول (1) مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي العراقي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

السنة	عدد السكان (ألف نسمة) Population	عدد فروع المصارف Branchs	الكثافة المصرفية Density	الانتشار المصرفي Inclusion
٢٠١٧	37.140	843	44.05	2.27
٢٠١٨	38.200	865	44.16	2.26
٢٠١٩	39.300	888	44.25	2.25
٢٠٢٠	40.150	891	45.06	2.21
٢٠٢١	41.190	905	45.51	2.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد الى المعطيات المنشورة على موقع لبنك المركزي العراقي، ٢٠٢١، النشرة الاحصائية.

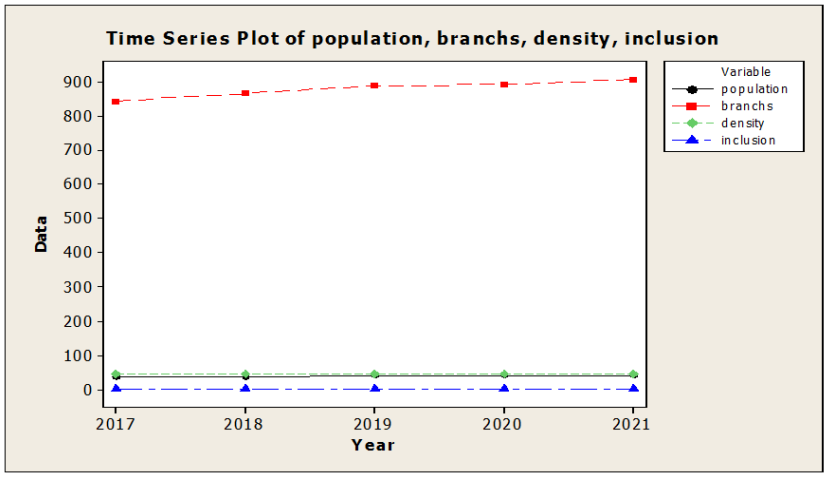

الشكل (2) تطور مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي العراقي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Minitab 17.

٢. انتشار خدمات الدفع الالكتروني (ATM, POS, POC):

تعد مؤشرات انتشار خدمات الدفع الالكتروني (ATM, POS, POC) عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد نقاط POS، وعدد نقاط POC، الى مساحة العراق، من اهم المؤشرات المستخدمة للتعبيرعن مدى الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المصرفي عبر توفر وانتشار حزمة متنوعة من الخدمات المالية وسهولة الوصول اليها واستخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد (Forouheshfar,2017:41).

الجدول (2) خدمات الدفع الالكتروني (ATM, POS, POC) في العراق للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنة	ATM	POS	POC
2017	656	918	5,143
2018	865	2,200	6,625
2019	1,014	2,226	11,677
2020	1,340	7,540	13,796
2021	1,566	8,194	14,704

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى المعطيات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي.

وأظهر استعراض البيانات في الجدول (2) ارتفاع عدد أجهزة (ATM, POS, POC) إلى مساحة العراق طيلة فترة البحث، إذ ازداد أعدادها من عام ٢٠١٧ الى عام ٢٠٢١، ومن الموقع ان تزداد هذه النسب مستقبلاً بحسب توجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن.

يلاحظ من الشكل (3) ان المؤشر قد اتخذ اتجاهاً تصاعدياً بطيئاً طيلة الفترة الممتدة (٢٠١٧-٢٠٢١) ويرجع ذلك الى دعم البنك المركزي العراقي استخدام أدوات الدفع الالكترونية والتخلص من تداول النقد تدريجياً، إلا أن هذه المؤشرات لازالت منخفضة مقارنة بالنسب المعيارية المقبولة، ففيما يخص أجهزة الصرف الآلي ATM فإن انتشار هذه الأجهزة يقتصر على المراكز التجارية الكبيرة، اما من حيث انتشار خدمات الدفع الالكتروني (POS, POC) إلى عدد سكان العراق 100000 ألف نسمة فهي زالت ضمن نطاق محدود نتيجة لانجاز معظم التعاملات المالية يدوياً بين الأفراد، ويعود ذلك لانتشار ثقافة التعامل النقدي، ولغموض هذه العملية على معظم اصحاب المحال التجارية وعلى وجه الخصوص في المناطق الشعبية والنائية، مما يعني ضعف انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق، خاصة إذا ما قورنت بنسب دول قريبة من العراق كدول الشرق الاوسط وسمال افريقيا، حيث بلغ متوسط نسب عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف نسمة في هذه البلدان (26.1) عام ٢٠٢٠، بينما في العراق (1.340) الأمر الذي يشر الى ضعف مستويات الشمول المالي في العراق (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢١: ١٤٦).

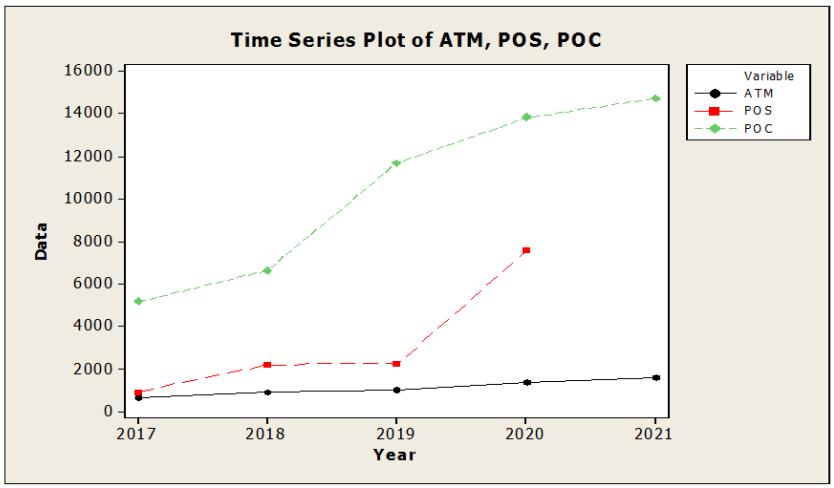

الشكل (3) تطور مؤشرات خدمات الدفع الالكتروني (ATM, POS, POC) للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Minitab 17.

ثانياً: مؤشر استخدام الخدمات المالية USAGE:

١. انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل:

ضمن إطار سعي البنك المركزي في مجال دعم وتحفيز الشمول المالي في العراق بما يواكب التطورات الدولية في هذا الميدان، يعمل البنك على اطلاق مشروع البنية التحتية لأنظمة الدفع الالكتروني والدفع عن طريق الموبايل لغرض تهيئة البيئة المتكاملة لتسهيل التعاملات بين الأفراد وبما يسهم في تقليل التعامل بالنقد، وخلق جو من التنافس بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن، مما يؤدي إلى تنشيط السوق المحلية ودعم ثقة الأفراد، على النحو الذي يسهم في إنعاش الاقتصاد المحلي (سليمان، ٢٠١٣: ١٤).

الجدول (3) مؤشر استخدام الخدمات المصرفية (عدد المحافظ الالكترونية) في العراق للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنة	عدد المحافظ الالكترونية Wallet
2017	222,442
2018	271,906
2019	403,797
2020	1,226,235
2021	2,107,265

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد الى المعطيات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي.

وأظهر استعراض البيانات في الجدول (3) ارتفاع انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل طيلة فترة البحث، إذ ازداد عدد المحافظ الالكترونية من عام ٢٠١٧ الى عام ٢٠٢١، ومن الموقع ان يزداد عدد هذه المحافظ مستقبلاً بحسب توجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن.

يلاحظ من الشكل (4) ان المؤشر قد اتخذ اتجاهاً تصاعدياً بطيئاً طيلة الفترة الممتدة (٢٠١٧-٢٠٢١) ويرجع ذلك الى دعم البنك المركزي العراقي استخدام ادوات الدفع عبر الموبايل لما تمتاز به هذه الخدمة من خصائص تختلف عن الخدمات المصرفية، عبر اتاحتها تقديم خدمة الاخطار بأثار ونتائج العمليات المالية، والاطلاع على الرصيد، وكشف الحساب، وطلب قرض مصرفي على النحو الذي يمكن من استخدام الهاتف المحمول كقناة لإجراء المعاملات المالية، الامر الذي ساهم في انتشار الخدمات مصرفية الاساسية لكثير من الأفراد، الذين لم يتم تغطيتهم بالخدمات المصرفية وليس لهم اتصال بالقطاع المصرفي، إلا أن بطئ مؤشر انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل نحو تحقيق المستويات المنشودة، وعند مقارنته بالنسب لدى البلدان الخليجية، يظهر نظام الدفع الإلكتروني في العراق متأخراً نتيجة لعادات وتقاليد الفرد العراقي من حيث الاعتماد على انظمة الدفع التقليدية في جميع نواحي حياته، فضلاً عن عدم ثقته بالدفع الرقمي خوفاً من عمليات النصب والاحتيال التي تتم عبره (صندوق العربي، ٢٠١٤: ٣).

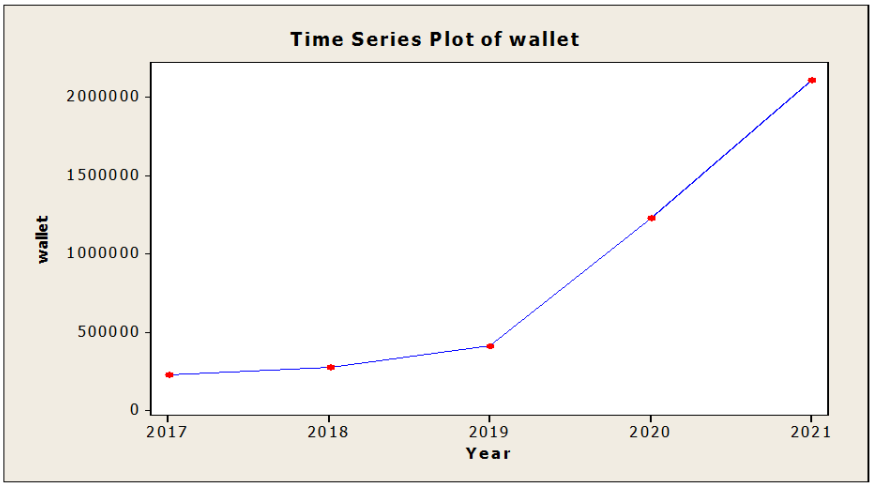

الشكل (4) تطور مؤشر استخدام الخدمات المالية عدد المحافظ الالكترونية (Wallet) للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Minitab 17.

٢. مؤشر البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية:

إن الخطوة الأولى نحو الشمول المالي هو فتح حساب مصرفي، وبالتالي فان الزيادة في عدد الحسابات المصرفية يعبر عن شمول عدد أكبر من الأفراد بالخدمات المصرفية، والاستخدام الموسع للخدمات التي تقدمها المصارف من قبل الأفراد، إذ تعد ان تشجيع أصحاب الحسابات المصرفية فى استخدام بطاقاتهم فى تسوية معاملاتهم المالية، عوضاً عن الدفع النقدي، سترفع من مستوى تعاملاتهم المصرفية بشكل أكبر، وهو مايتوافق مع التوجه نحو دعم انتشار الخدمات المصرفية وتحقيق ومقتضيات الشمول المالي (عوض، ٢٠٢١: ٣٧٠-٣٩٤).

الجدول (4) مؤشر استخدام الخدمات المصرفية (عدد الحسابات المصرفية، والبطاقات الالكترونية) في العراق للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنة	عدد الحسابات المصرفية Accounts	عدد البطاقات الالكترونية Cards
2017	1,361,034	6,377,305
2018	1,630,677	8,810,030
2019	3,039,522	10,506,725
2020	6,126,976	11,749,408
2021	6,696,657	14,906,294

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد الى المعطيات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي.

وأظهر استعراض البيانات في الجدول (4) ارتفاع انتشار عدد الحسابات المصرفية، والبطاقات الالكترونية طيلة فترة البحث، إذ ازداد عدد المحافظ الالكترونية من عام ٢٠١٧ الى عام ٢٠٢١، ومن الموقع ان يزداد عدد هذه المحافظ مستقبلاً بحسب توجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن.

ويلاحظ من الشكل (5) ان المؤشر قد اتخذ اتجاهاً تصاعدياً طيلة الفترة الممتدة (٢٠١٧-٢٠٢١) ويرجع ذلك الى دعم البنك المركزي العراقي إلى الزيادة الملحوظة في عدد الحسابات

المصرفية نتيجة لسياسة توطين الرواتب، بهدف تسهيل وتسريع إدارة المعاملات المالية للزبائن وتجنيب المصارف طوابير الزبائن، (نعمة وحسن، ٢٠١٨: ٢٨-٥٤).

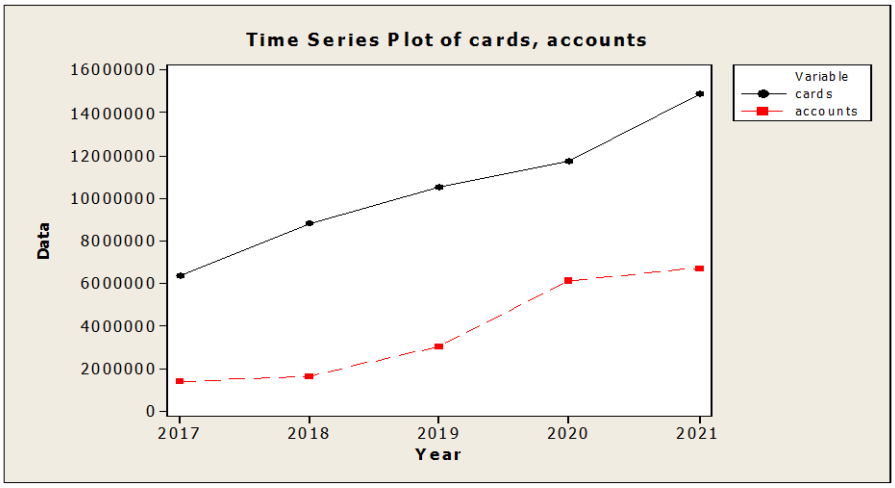

الشكل (5) تطور مؤشر استخدام الخدمات المالية (عدد الحسابات المصرفية، والبطاقات الالكترونية) للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Minitab 17.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

في ضوء ما سبق من العرض والتحليل نستنتج ما يأتي:

١. الارتفاع الجوهري في مستويات الشمول المالي في العراق بدلالة مؤشرات (الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، وانتشار خدمات الدفع الالكتروني، وخدمات الدفع عبر الموبايل، والبطاقات الالكترونية وعدد الحسابات المصرفية)، متجاوزا الوضع الاولي له في عام ٢٠١٧، إلا أن الاخذ في الاعتبار آفاق تحقيق مستويات أعلى من الشمول، والاستجابة للإصلاحات المالية التي تضمنتها تقارير البنك الدولي، والتي تنص على الارتقاء بمستويات الشمول المالي في العراق للوصول بها الى مستوى مماثل اسوة ببعض الدول العربية التي تماثل العراق في هيكلية اقتصاده، تطلب المزيد من السعي لجذب واستقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي العراقي عبر وضع القوانين والتشريعات الداعمة.

٢. ان الارتفاع في مستوى الشمول المالي في العراق، وعبر خارطة التقييم لمؤشري والبطاقات الالكترونية وعدد الحسابات المصرفية، يعكس نجاح البنك المركزي العراقي في حث المصارف العراقية على تبني تحقيق مقتضيات الشمول المالي، ودعم ثقة الأفراد ورفع مستوى تعاملاتهم مع القطاع المصرفي، إذ تعود الزيادة الملحوظة في الوصول واستخدام الخدمات المصرفية نتيجة لسياسات توطين الرواتب لأجل توسيع حجم التعامل الرقمي داخل الاقتصاد العراقي، بما يدلل على وجود توسعاً في الشمول المالي، وإقبالاً أكبر من الأفراد للدخول في النظام المالي.

٣. أما من حيث البطء في السير نحو تحقيق مقتضيات الشمول المالي كنتيجة لضعف مؤشري الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، فيعود الى القصور في توسيع البنية المالية التحتية

والتكنولوجية، لتصل خدماتها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد وعلى وجه الخصوص الفئات الفقيرة والمهمشة، كونها الفئات الأكثر استبعاداً مالياً.

٤. إن ضعف انتشار خدمات الدفع الالكتروني (ATM, POS, POC) والناجم عن تعامل الأفراد بشكل نقدي، وانجاز المعاملات يدوياً، جاء نتيجة لغموض هذه العمليات ولعدم انتشار الوعي المالي لدى الأفراد ومهارة اختيار هذه المنتجات.

٥. كما أن الضعف في مؤشر انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل، يعود لتأخر نظام الدفع الإلكتروني في العراق بسمة عامة، لعدم امتلاكه تكنولوجيا متطورة في مجال الإنترنت والاتصالات، فضلاً عن عدم امتلاك الفرد العراقي ثقافة التعامل الرقمي، وعدم ثقته بالتعاملات المالية في هذا الاطار لما يشوبه من اختراق ونصب واحتيال.

٦. تأسيساً على ما سبق اتضح وجود عاملين شكلا قيدين على تحقيق مقتضيات الشمول المالي في العراق وهما البنية المالية التحتية والتكنولوجية وعدم انتشار الوعي المالي لدى الأفراد ومهارة اختيار المنتجات المالية، وهو ما تسبب في انعدام ثقافة التعامل الرقمي لدى الفرد العراقي، بالإضافة الى انعدام ثقته بالتعاملات المالية في هذا الاطار لما يشوبه من اختراق ونصب واحتيال.

ثانياً: المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات أعلاه تم بناء مجموعة من المقترحات وكما يأتي:

١. التوسع في تطبيق منظومة خدمات الدفع الالكتروني، من خلال تقديم خدمات مالية عبر الانترنيت والتحويل من حساب لآخر، على النحو الذي يكفل تقديم خدمات مالية تتناسب مع كافة احتياجات المجتمع، وتوفير قنوات اتصال فعالة بين المصارف والزبائن، الأمر الذي ينعكس بجذب أكبر عدد من الزبائن الجدد، وتعزيز مستويات الشمول المالي.

٢. العمل على تعزيز انتشار أجهزة الصراف الالي كقنوات إلكترونية الهدف منها تحسين نوعية الخدمات المالية التي تقدمها المصارف إلى الأفراد لأجل جذب أكبر عدد ممكن من الجمهور إلى داخل القطاع المالي، على النحو الذي يمكنهم من استخدام الخدمات المصرفية في المناطق البعيدة والنائية، والتي لا تغطيها تلك الخدمات لصعوبة فتح فروع مصرفية في الاماكن المعنية، ومن ثمّ تعزيز مؤشرات الشمول المالي.

٣. المساهمة في نشر الوعي المصرفي والتثقيف المالي، بعده شرطاً أساسياً في تحقيق سهولة الوصول واستخدام الخدمات المصرفية من خلال صياغة البرامج التثقيفية التي تقدم مهارات مالية مختلفة يمكن من خلالها اختيار الخدمات المالية الملائمة، واتخاذ القرارات المناسبة.

٤. السعي نحو امتلاك أرضية قوية وبُنى تحتية مناسبة لتبني تحقيق مقتضيات الاقتصاد الرقمي، وانهاء التعاملات اليدوية والأوراق النقدية كلياً، علاوةً على تطوير شبكات الاتصالات والإنترنت على النحو الذي يمكنها من تحمل الضغط الذي يمكن أن يفرضه نظام الدفع الرقمي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. إلياس، كمال الدين، (٢٠١٥)، مفهوم الشمول المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد ٢٣، العدد ٣، دار المنظومة ، عمان، الاردن.

٢. البنك الدولي، (٢٠١٥)، تحفيز التثقيف المالي دعماً للشمول المالي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ورشة العمل، تونس، فندق أفريكا http://Pubdocs.worlduni-final.
٣. تقرير الاستقرار المالي، (٢٠٢١)، الصادر عن البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي.
٤. حسيني، جازية، (٢٠٢٠)، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ٢٣.
٥. خليل، أحمد فؤاد، (٢٠١٥)، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد ٢٣، العدد ٣، عمان، الأردن.
٦. خليل، أحمد فؤاد، (٢٠١٦)، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، بحث منشور في مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٢٢.
٧. الدباغ، نوار كنعان، الشرابي، محمد يونس، (٢٠٢١)، تحليل اتجاه مؤشرات القطاع المصرفي العراقي لما بعد عام ٢٠٠٣، وقائع المؤتمر العلمي الدولي التاسع (العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، الدولة، المجتمع، الأفراد، القانون، العلاقات)...، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٧-٢٨ حزيران، ٢٩١-٣١٢.
٨. الدريعي، سعود عزيز دايش، (٢٠١٨)، دور الاستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
٩. سليمان، بشرى طالب، (٢٠١٣)، أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق مكوناتها – دورها- إدارة مخاطرها، قسم المدفوعات، البنك المركزي العراقي
١٠. الشمري، صادق راشد، (٢٠١٦)، التكنولوجيا المتقدمة ودورها في تحيق الشمول المالي، منتدى الشمول المالي والتوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، عمان، المملكة الأردنية.
١١. صندوق النقد العربي، (٢٠١٤)، نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة.
١٢. صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (٢٠١٥)، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ورقة عمل مقدمة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
١٣. ضيف، فضيل البشير، (٢٠٢٠)، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١.
١٤. عبدالسلام، صفوت، (٢٠٠٣)، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر.
١٥. عبدالنبي، وليد عيدي، (٢٠١٨)، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، بحث منشور في البنك المركزي العراقي، ايار.
١٦. العبيدي، زينة سامي محي الدين، (٢٠١٩)، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.
١٧. العراقي، بشار احمد، النعمة، سمير فخري، (٢٠٢٠)، محددات الشمول المالي في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، ١٢(٦٧)، ١٨٤-٢١٤.
١٨. عوض، أية عادل محمود، (٢٠٢١)، أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد ٣٨٠.
١٩. عوض، آية عادل محمود، (٢٠٢١)، أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، ٣٧٠-٣٩.
٢٠. فهد، أيسر ياسين، والعكيدي، أحمد محمد جاسم، (٢٠١٩)، العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١١، العدد ٢٧.
٢١. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex.
٢٢. محمد، علي حسين، (٢٠١٩)، أثر الانتشار المصرفي في تحقيق الربحية في القطاع المصرفي باستخدام البصرة انموذجاً، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد السادس، كانون الأول، ٢٣-٤٣.
٢٣. معهد الدراسات المصرفية، (٢٠١٦)، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، السلسلة الثامنة، العدد ٧، الكويت.
٢٤. نورين، مجدي الامين، (٢٠١٥)، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، المجلة المصرفية، العدد ٧٧، السودان.

٢٥. هوجان، سنان عبدالله وآخرون، (٢٠٢١)، دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد ٥، العدد ٢، شباط.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

26. Alliance for financial inclusion AFI, (2013), Alliance for financial inclusion Policy Model: AFI Core Set of Financial Inclusion Indicators, https://www.financialinclusion. ps/cached_ core-indicators-final-pdf.
27. Camara, Noelia & Tuesta, David, (2014), "Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index, Working Paper, Nº 14/26Madrid, September.
28. Clotteau. Nils, Measho. Bsrat, (2016), Global Panorama on Postal Financial Inclusion, Printed in Switzerland by Universal Postal Union,http://www.upu.int/uploads/ tx_sbdownloader/globalPan oramaOnPostalFinancialInclusion2016En.pdf.
29. FATF/OECD, (2013), Anti-money laundering and terrorist financing measures and financial inclusion.
30. Forouheshfar, Yeganeh, (2018), Financial sector development, economic growth and demography in MENA region, Economies and finances. PSL Research University.
31. Gamito, Susana, (2018), Financial inclusion in Africa, Master"s in Finance, Católica Lisbon School of Business and Economics.
32. Global Financial Inclusion, (2021), (Global Findex) Database, World Bank, Washington.
33. Helms, Brigit, (2006), Access for all: Building inclusive finance systems washing ton, D.C, World Bank, Article.
34. Malvern Chinaka, (2016), Blockchain technology applications in improving financial inclusion in developing economies, Master of science in managment studies at the massachusetts institute of technology, USA, Cambridge.
35. Mariz, Frederic de, (2017), (Financial inclusion and electronic payments in Brazil), Tese (Doutorado) – Universidade de São Paulo.
36. Michael S. Barr, Anjali Kumar & Robert E. Litan, (2007), Building Inclusive Financial Systems A Framework for Financial Access, Brookings Institution Press, Washington.
37. Neha Dangi & Pawan Kumar, (2013), (Department of Commerce, Kurukshetra University), Current Situation of Financial Inclusion in India and Its Future Visions, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 2, No. 8, August.
38. Russell, Helen, Bertrand Maître & Nora Donnelly, (2011), Financial Exclusion and Over-indebtedness in Irish Households. Department of Community, Equality & Gaeltacht Affairs and Economic and Social Research Institute, http://www.socialinclusion.ie/publicaFinancialExclusionPublication.pdf.
39. Sonja E. Kelly, (2016), Why Financial Inclusion Policy and Regulation, Submitted to the Faculty of the School of International Service of American University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Washington.
40. Winn, Jane K. & Louis de Koker, (2013). Introduction to Mobile Money in Developing Countries: Financial Inclusion and Financial Integrity Conference Special Issue.washington journal of law.
41. World Bank Group, (2014), Financial Inclusion, Global Financial Development Report.

42. World Bank, (2011), FATF Guidance،Anti-money laundering and terrorist financing measures and Financial Inclusion،France.
43. World Bank, International Bank for Reconstruction & Development, (2014), Enhancing Financial Capability and Inclusion in Morocco A Demand-Side Assessment.
44. Yoshino, Naoyuki & Morgan, Peter, (2016), "Asian Development Bank Institute", No. 591, September.